مجلة الرائد

العدد : ٢٣٩ الموافق في رمضان ١٤٢٣ هجري ٢٠٠٢/١١ ميلادي

عنوان المقال : فقه الأولويات في العمل الإسلامي	الكاتب : أ. محمد العروسي

ما أعظم اللطيف الخبير الذي خلق فَسوَّى ، وقدّر فهدى ، شرع تشريعات سماوية تحفظ النفس وتكرمها وتهديها إلى سواء السّبيل .

ما أروع دين الإسلام الذي أراد لابن آدم أن يسعد في الدنيا والآخرة روحاً وعقلاً وبدناً . فلقد عنيَ الإسلام بالعقل وأراد له أن يكون مبنياً بشكل متناسق ومنسجم ، ينظر إلى الأمور بتفحص وإدراك ؛ فيميز بين الخبيث والطيّب ، والحلال والحرام ، مستنيراً في ذلك بالشرع وحكمه ومقاصده .

ولو نظرنا إلى كتب فقهاء الأمّة وبراعتهم في الاجتهاد والقياس ، لأدركنا مدى انسجام ومتانة بنيتهم العقلية ، ونجاعة الآليات المنطقية التي ينتهجونها لاستنباط الأحكام وإصدار الفتاوى .

وعليه فإن العامل للإسلام يجب أن يكون فقهياً في الدعوة ، ينظم تفكيره وتخطيطه ؛ تنظيماً فقهياً مستحضراً أصول الفقه كمنهج لبحث المسائل ، وتحديد الواجبات ، وتصنيفها وترتيبها .

أعود بعد ذلك إلى مقال في العدد السابق أشرت فيه إلى وجوب إدراك الأولويات عند ممارسة العمل الإسلامي في الغرب (وغيره من الأماكن) حيث يتبين من الأسطر السابقة أن مثل هذا التحديد لا بد أن يكون محكوماً بروح التشريع وهدي الوحي الرباني أمَّا '' الأولوية '' فهي الواجب الذي يجب القيام به دون إرجاء ، لأن تحقيقه يُعَدُّ بمثابة جسر يمكن من العبور إلى القيام بالواجبات التالية ، وترتيب الواجبات حسب سلّم أولويات لا يعني إلغاء بعضها أو إغفالها ، وإنما يعني حسن استخدام وتوظيف الإمكانات بحيث تحقق مصلحة عاجلة وأساسية ، وتترتب عليها مصالح لاحقة ضرورية .

عندما يرشدنا الإسلام إلى الابتعاد عن التبذير ونبذ البخل والشح ، فهو يرشدنا إلى الوسطية ، ولكن كذلك يوجهنا لتسخير الإمكانات المادية لتحقق مصلحة أكبر وتبلغ مداها في الإنتاج .

وعندما يأمرنا الرسول ﷺ بالتعقل في فحص الأمور ثم التوكل على اللّه في التنفيذ ، فهو ينبهنا إلى تقييم الإمكانات ورصدها إلى الجانب الذي يمكن أن يجلب المصلحة العاجلة والكبرى ، حتى لا تتشتت الجهود وتستهلك في صغائر الأمور

والخلافات الجانبية .

يتبين لنا إذاً أن آلية تحديد الأولويات تستوجب علماً بروح الإسلام ومبادئه الشرعية الأصولية ، التي تنير طريق الداعية وترسم له منهجه العملي .

ذكرنا أن الأولويات هي جزء من الواجبات المستعجلة ، فهي تتغير إذاً حسب الزمان والمكان ، فما يمكن اعتباره أولوية في المكان (أ) ، قد يعتبر أمراً منتهياً ومحققاً في المكان (ب) .

لذلك لا يمكن للمسلم المقيم في الغرب أن يعيش بجسده في مكان وبروحه وعقله في مكان آخر . فمثلاً هل يعتبر بناء وإنشاء المساجد في البلاد الإسلامية أولوية أم هو أمر محقق وقائم تلقائياً ، لكنه في البلاد الغربية لا يزال يحتاج بشكل ملحٍ وسريع إلى التطوير والإنشاء . لذلك عندما يُقَيّم المجتمع المسلم في الغرب إمكاناته ويحدد واجباته عليه أن يدرك هذه الحقائق ويجعلها في حسبانه .

وهكذا يتضح مرة أخرى أن آلية تحديد الأولويات لا بد أن تخضع إلى تسلسل منطقي وعمل منهجي هادف . والذي يغفل واقع المسلمين ومقاصد الإسلام وأهداف الدعوة قد يرتبك في ترتيب تفكيره ويختل سلم الأولويات عنده .

كما أن القاعدة الشرعية تقول بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فإن توفير الإمكانات لتحقيق واجب ما قد يصبح في حد ذاته أولوية وواجباً كفائياً أو عينياً .

فلو سلمنا بأن استقرار المجتمع المسلم في الغرب لا يتحقق إلا بربط صلات وعلاقات مع المجتمع الشعبي والسياسي ، يتحتم على المسلم فرداً وجماعة أن يسخر كل الإمكانات البشرية والمادية لتحقيق ذلك ، وإن كانت مفقودة يَبْقى مطالباً بتوفيرها ، بل إنه يعتبر آثماً إذا كان قادراً على شيء من ذلك وتقاعس عن القيام به .

إذاً توفير الإمكانات وعوامل الاستقرار قد يكون في وقت ما أولوية لا مناص منها .

مجلة الرائد

العدد : ٢٣٩ الموافق في رمضان ١٤٢٣ هجري ٢٠٠٢/١١ ميلادي

عنوان المقال : فقه الأولويات في العمل الإسلامي	الكاتب : أ. محمد العروسي

عرفنا إذاً ما هي " الأولوية " وخصائصها وآلية تحديدها . ويبقى أن نحدد أولويات العمل الإسلامي في الغرب في العدد القادم بإذن اللّه.